المدينة الموريتانية: المحددات والإشكالات

أم العيد البي
مدرسة الدكتوراه: المجال–الأرض–السكان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة نواكشوط العصرية

ملخص :

أفضى النمو الديموغرافي السريع والتحولات الاجتماعية والاقتصادية إلى الزيادة في أعداد المدن وأحجامها في مختلف بلدان العالم، إلا إن إشكالية تعريف المدينة ظلت محل جدل، لا على المستوى الجغرافي فحسب، بل على مستوى تخصصات أخرى؛ فلم يكن من اليسير إيجاد تعريف جامع ومقنع للمدينة ينطبق على كل المدن في كل البلدان وفي كل الحضارات، ولأن مفهوم المدينة يتطور باستمرار لجأ المختصون إلى وضع أسس للتفريق بين المدينة والقرية من اجل الوصول إلى تعريف تأليفي يأخذ بعين الاعتبار معايير عديدة كالحجم السكاني والتجهيزات والخدمات الإدارية ...الخ.

وليست إشكالية تعريف المدينة الموريتانية إلا خير مثال على عدم إيجاد تعريف قار ولا ثابت لما يسمى مدينة،فلم يكن يوجد في موريتانيا قبل الاستعمار أي تحديد إداري أو إحصائي لما يسمى مدينة ولا وجود أيضا لأي معيار آخر يكون حدا فاصلا بين القرية والمدينة إلا أن فترة الاستعمار والفترة التي تلتها كانت شاهدة على إنشاء العديد من المدن وتعزيز دور مدن أخرى كانت قائمة والتحاق أخرى بركب التحضر، كان هذا نتيجة لعدة معايير اتبعها المكتب الوطني للإحصاء من أجل تحديد المدينة، كما تعاني هذه المدن مشاكل عديدة تختلف من مدينة لأخرى، فقد تنفرد بعض المدن بمشكلة معينة، بينما تتشابه معظم المدن في أغلب الأحيان في مشكلاتها وإن اختلفت مسبباتها وأحجامها

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تطور تعريف المدينة الموريتانية عبر تاريخها من جهة، ومن جهة أخرى محاولة التعرف على الأسس التي يتم إعتمادها بموريتانيا وإمكانية إسقاط التعاريف العالمية وخاصة العربية منها على واقع المدينة الموريتانية.

كلمات المفاتيح: المدينة –معايير التمدين – موريتانيا –المراكز الحضرية – التمدين –المجال الموريتاني

مقدمة:

تحظى دراسة المدن باهتمام كبير من قبل العديد من المختصين، فلم تقتصر دراستها على الجغرافيين فحسب بل تناولها الديمغرافيون وعلماء الاجتماع وغيرهم. فالمدينة ظاهرة اصطلح عليها الناس منذ زمن طويل، إلا أن تناولهم لهذه الظاهرة لم يكن متفق عليه، لدرجة أن الجغرافيين لم يختلفوا على ظاهرة كاختلافهم على إعطاء تعريف شامل للحضر والمدينة بشكل خاص، فكل منهم كانت له نظرته الخاصة به فقط.

فالمدينة في اللغة من الاستقرار فمدن البدوي تعني أقام، ولكن القرية أيضا من الاستقرار، ويبدو أن فكرة المدينة واضحة لدينا جميعا، فكلنا نعرفها بالقياس إلى الريف والقرية، ومع ذلك فإن أحدا لم يعطيها التعريف المقنع، فنحن نضفي لقب مدينة على مجموعة متباين من المحلات تبدأ من تجمعات متواضعة إلى مدينة كبيرة[1].

وقد بدأ الاهتمام بتعريف مفهوم المدينة منذ أواخر القرن التاسع عشر من طرف الجغرافيين الألمان وفي مقدمتهم راتزل (Ratzel)1891، الذي اقترح تعريفا للمدينة لا تزال بعض عناصره صالحة، حيث يقول:" المدينة هي تجمع دائم للبشر والمساكن البشرية يغطي مساحة كبيرة ويوجد في ملتقى طرق تجارية كبيرة"[2]، كما عرفها ماركس سور(Marks sour) بأنها محلة يعيش فيها مجتمع مستقر وغالبا ما يكون ضخم العدد كما أن كثافته مرتفعة ولا يعتمد كل أفراده أو معظمهم في رزقهم على الزراعة، وهي نشاط دائم وعلى درجة عالية من التنظيم[3].

وتعد المدينة قمة التحضر والحضارة فهي عبارة عن عمران بشري صنعه الإنسان مدفوعا بنزعته الاجتماعية. وقد عرفت بعض الأقطار العربية المدينة على أنها محلة أو مستوطنة تتراوح في الحجم من 5000 نسمة إلى 10000 نسمة.

والحقيقة أن المدينة ظاهرة متطورة ومتغيرة ويتوقف شكلها ووظيفتها على الزمن الذي تنتمي إليه والمكان والحضارة التي تنتمي إليها، فكم من مدينة افريقية لا تملك من صفات المدينة الأوربية إلا اليسير ومع ذلك تلعب دورا يشابه دور المدينة الأوربية كمركز نشاط تجاري وكمركز استقطاب لما حولها من قرى[4]. ولعل التفريق بين القرية والمدينة على أساس النشاط الاقتصادي الذي يمارسه

---

[1] جمال (حمدان): جغرافية المدن، ط 2، عالم الكتب، القاهرة، بدون تاريخ، ص 5

[2] الجديدي (محمد)، 1996، مسائل في الجغرافيا الحضرية، جامعة تونس الأولى للآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس، ص 17.

[3] عبد الفتاح (محمد وهيبة)، 1980، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص 35

[4] محمد وهيبة، مرجع سابق، ص ص 35 – 36

السكان وسيادة بعض الحرف دون البعض الآخر هو أسلم قواعد التمييز، فإذا كان السواد الأعظم من سكان المدينة يشتغل في الصناعة أو التجارة أو الإدارة، يعتمد غالبية سكان القرية على الزراعة وتربية الماشية، ومن ثم فالاختلاف بين أسلوب الحياة القروية والحضرية يستمد جوهره في الأساس من نوع الحرف الممارسة.

ولمحاولة حسم هذا الجدل حاول الباحثون وضع معايير كثيرة للخروج من الخلط بين ما هو ريفي وما هو حضري، كما اعتمدت السلط المسئولة في مختلف بلدان العالم معايير لتحديد مفهوم للمدينة، فمنهم من يتخذ المعيار العددي وحده أساسا لهذا التفريق، ومنهم من يتخذ المقياس التاريخي أو الإداري أو التجهيزي قاعدة التمييز ومنهم من يفسرها على ضوء العوامل الايكولوجية أو القيم الثقافية أو الوظائف الممارسة.

I- تعريف المدينة الموريتانية: إشكاليته وتطوير معاييره

1- معيار الاستقرار والتجمع: مدن الجيل الأول (المدن التاريخية)

ظل طابع التنقل عبر المجال سمة بارزة لدى السكان الموريتانيين قبل الاستعمار إلا أن ذلك لم يمنع من أن يشهد المجال نشوء بعض المراكز الحضرية التي ظلت مزدهرة طيلة القرنين 11م و12م ولكن تضافر عوامل اجتماعية واقتصادية أدت إلى اختفاء بعضها (أوداغست، كمبي صالح، تنكي، وقصر البركة، تكبة) وتقلص أحجام مجموعة أخرى من تلك المستقرات ولكنها ظلت صامدة أمام كل التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهي تمثل اليوم المدن التاريخية، ممثلة في شنقيط ووادان وتشيت وولاتة، ويمكن أن تستفيد من هذا البعد أيضا كل من تجكجة وأطار[1].

وفي هذا السياق، نجد أنه في الفترة التي سبقت الاستعمار لم يكن ثمة معيار محدد لتصنيف التجمعات الحضرية، إذ يبدو أن مصطلح المدينة كان يطلق قديما على أي تجمع سكاني دائم الاستقرار تقام فيه صلاة الجمعة بشروطها، ومبانيه مشيدة بالحجارة أو بالطين وساكنته كثيرة بالمقارنة مع القرى المجاورة وتقام فيه أنشطة ثقافية واقتصادية، أهمها التجارة والزراعة كما قد يمارس سكانه الرعي أيضا.[2]

---

[1]-محمد بياه محمد ناصر، (1992)، "بعض ملامح التحضر في موريتانيا"، المجلة الجغرافية الموريتانية، مجلة علمية، تصدر عن جمعية الجغرافيين الموريتانيين، ص 26.

[6]-محمد عبد الله محمد المامي، 2013، حركية التمدين وانعكاساتها على المجال والمجتمع في ولاية الترارزة، اطروحة الدكتوراه، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، شعبة الجغرافيا مركز دراسات الدكتوراه "الدينامية المجالية لإعداد التنمية الترابية" مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية الترابية، ص 32

2- المعيار الوظيفي

2-1- مدن الجيل الثاني طابعها أمني بامتياز:

أسسها المستعمر لتكون حاميات عسكرية ولكنها تحولت في النهاية إلى نقاط جذب لجأت إليها في البداية مجموعات -محدودة العدد من السكان- نزحت تحت وطأة العديد من المؤثرات كالتخلص من الحيف الاجتماعي وأحيانا للاستفادة من التعليم النظامي وبعض الخدمات الصحية الأولية.[1]

وتعتبر مراكز نواكشوط وكيهيدي وأبي تلميت وكيفة والمذرذرة وألاك ولعيون أهم المراكز نشوءا في هذه الفترة، كما تم تعزيز مراكز كانت موجودة وتم اختيارها من طرف المستعمر هي تجكجة وإطار وتيشيت، وبهذا تغيرت خريطة المدن الموريتانية بانتقالها من الشمال نحو الجنوب والجنوب الغربي، ولا غرابة في ذلك إذا علمنا أن المستعمر دخل إلى موريتانيا من بوابتها الجنوبية.

3- الوضعية الراهنة للمدن في موريتانيا: مدن الجيل الثالث بين متطلبات الحياة الحضرية و الإرادة السياسية:

3-1- أسباب الانتقال من حياة البداوة إلى التحضر القسري لدى المجتمع البيضانى

تجسدت سيرورة التحضر في مراحل متعددة، لعبت فترة ما بعد الاستقلال دورا أساسيا في الولادة القسرية لتلك الظاهرة، فنمت المدن وتضخمت حجما وكثرة عددا نتيجة لتضافر العديد من المؤثرات الطبيعية (الظروف المناخية الصعبة، كالجفاف الذي أثر على النشاطات الفلاحية والرعوية، أو كان سببا في نزوح عدد كبير من البدو نحو المدن والحواضر، ناقلين معهم الكثير من خصائصهم وممارساتهم البدوية) والمؤثرات الاجتماعية والثقافية التي كانت وراء رغبة العديد من البدو الرحل في الاستقرار بالمدن، للاستفادة من التعليم والصحة والخدمات الإدارية التي توفرها المدينة زيادة على فرص العمل والتي من شأنها تحسين الوضعية الاجتماعية للسكان.

- ظهور بعض الامتيازات داخل المدن الصغيرة والحواضر كالدعم والقروض والمساعدات (هياكل تهذيب الجماهير) مما رغب الكثير من المهاجرين للعيش داخل الحواضر للاستفادة من هذه الامتيازات.
- إنشاء شبكة طرق حديثة، مما قلص المسافات وفك العزلة عن المناطق.
- الانتقال من حياة الترحال والتنقل لدى القبائل المختلفة إلى حالة الاستقرار: أدى أيضا إلى زيادة عدد الحواضر، كما أن استقرار التجارة في المدن الصغرى كان لها دور بارز في زيادة سكان الحضر.

---

[1]- المحبوبي سيدي عبد الله، 1997: الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، الثنائي الحرج، أطروحة دكتوراه دولة في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية، تونس الأولى، تونس، ص 124

3-2- مدن الجيل الثالث: ازدواجية المعيار

لم تعرف موريتانيا في الفترة الحديثة تعريفا ثابتا للمدينة بسبب تعدد المعايير المتبعة فقد شكلت المسوح والإحصاءات التي نتجت عنها تلك التعريفات أهم مصادر لتحديد المراكز الحضرية في البلاد:

- **المعيار الإداري أساس-تعريف المدينة (1962):**

كانت موريتانيا سنة 1962 لا تضم مدينة واحدة يصل عدد سكانها 10000 نسمة وكانت أكبر مدينة فيها هي أطار التي لم يتجاوز سكانها آنذاك 9528 نسمة، وكانت تقع في "اتراب الحجرة" نطاق المستوطنات القديمة وقد استفادت من موقعها على الطريق الذي يربط بين المستعمرات (اندر وتيندوف) واستغلت إمكانيات الموضع استقلالا جيدا.[1]

وقد بلغت النسبة التقديرية المستخلصة من هذا المسح 7% بعد أن كانت 3% غداة حصول البلاد على الاستقلال، وفي هذا المسح اعتبرت كل المراكز الإدارية مدنا مهما كانت أوزانها أو وظائفها، فبلغ عدد المراكز الحضرية 27 مركزا حضريا، مع أن ثلاث منها كان يقل فيها العدد آنذاك عن 1000 نسمة؛ وبذلك نستطيع القول إن المعيار الإداري كان هو القاسم المشترك بين هذه المراكز (الخريطة 1).

---

[1]- محمد بياه محمد ناصر، مرجع سابق، ص 29.

الخريطة (1) عدد المستقرات في موريتانيا خلال مسح 1961–1962

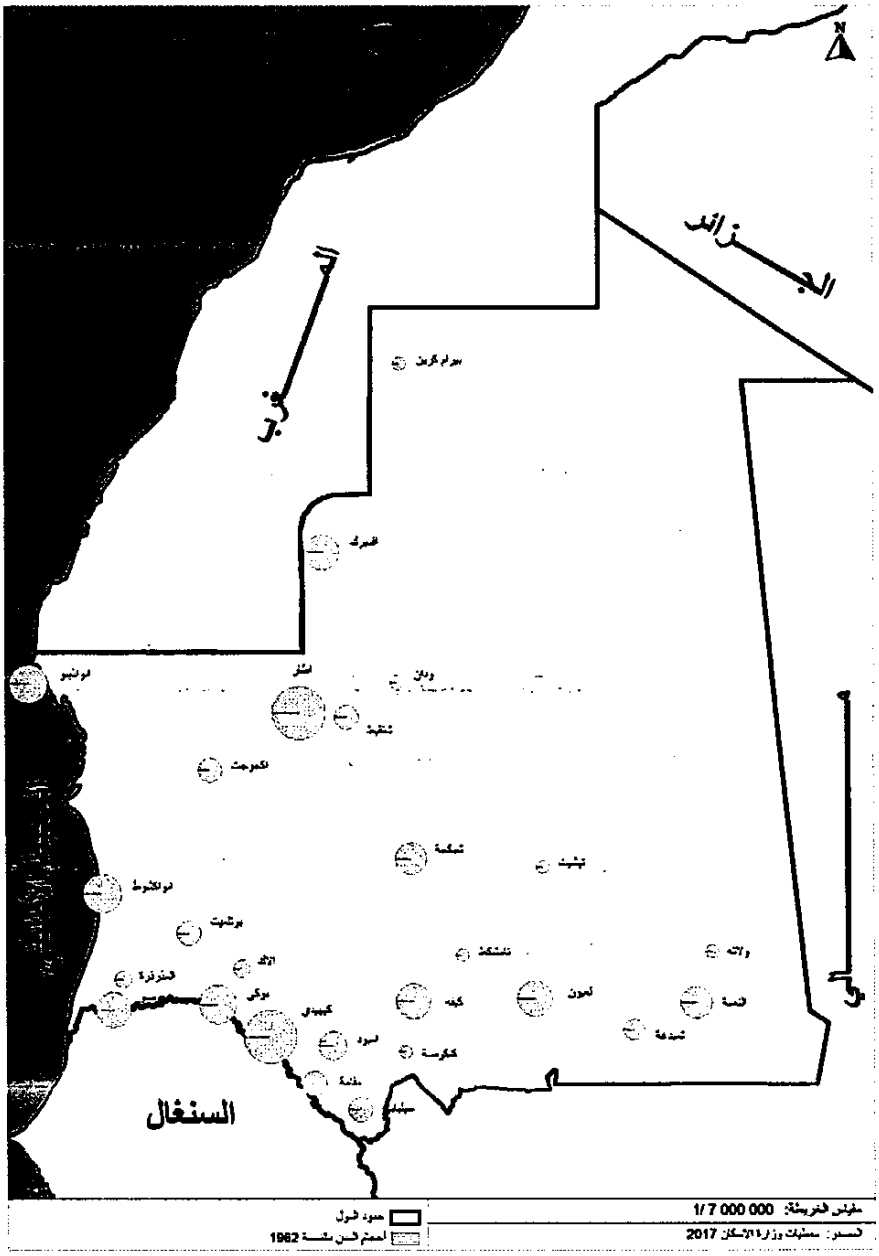

يتضح من مسح 1962 أن هناك خمسة مستقرات بشرية بلغ سكان كل منها 5000 نسمة، فما فوق وهي: أطار 9528، كيهيدي 9198، بوكى 5868، نواكشوط 5807، ثم انواذيبو 5273، وقد جاءت نواكشوط في الترتيب الرابع ضمن القائمة، كما احتلت انواذيبو الترتيب الخامس، إلا أن إنشاء عاصمة جديدة للبلاد وظهور نشاط منجمي في الشمال ازويرات وانواذيبو أعطيا إشارة ضوء جديدة لأعداد من المهاجرين تركوا حياة الظعن والتجوال والتحقوا بركب السكان الحضريين طلبا لعمل أكثر مردودية أو بحثا عن ظروف حياة أفضل، وبذالك تغير هذا الترتيب، كما أن التعريف الذي اعتمد كمعيار للتصنيف من لدن المكتب الوطني للإحصاء أدى إلى تغيير في هذا الترتيب، وللتذكير يعتبر هذا الإحصاء الممهد للتعداد الشامل لسنة 1977.

- **المعيار الإداري والإحصائي محددا للتجمعات الحضرية (1977)**

حدد المكتب الوطني للإحصاء 1977 سمتين إذا توفرت إحداهما في التجمع يصبح مدينة، السمة الأولى وهي المعتبرة بالدرجة الأولى إذا بلغ التجمع السكاني 5000 نسمة، أما الثانية فهي السمة الإدارية وتتلخص في كون كل عواصم الولايات مراكز حضرية، وقد بلغ عدد المدن آنذاك 17 مدينة منها 16 تبلغ 5000 ن فما فوق وهي عواصم الولايات حاليا، بالإضافة إلى تمبدغة في الحوض الشرقي وبوكى في لبراكنة أبي تلميت في اترارزة أما افديرك التي أعطاها المعيار الإداري هذا الحق[1].

- **المعيار الإحصائي قاعدة للتمييز بين ما هو حضري وغير حضري في إحصائي (1988-2000)**

✓ **مفهوم المدينة 1988**

في سنة 1988 أصبح عدد المراكز الحضرية 23 مركزا حضريا، وقد استبعدت افديرك التي كانت مدرجة فيما سبق نتيجة فقدانها للخاصية الإدارية كعاصمة لولاية تيرس زمور لصالح ازويرات، وهي الخاصية التي استفادت منها في التعداد السابق 1977، وتمت زيادة 7 مدن جديدة وهي: عدل بكرو في الحوض الشرقي، والطينطان في الحوض الغربي، وكرو في لعصابة وامبود ومقامة في كوركل ومقطع لحجار وبابابى في البراكنة، أما الولايات الباقية فلم تظهر فيها مراكز

---

[1]- المحبوبي سيد عبد الله، مشكلات التحضر، 1992، "مشكلات التحضر في موريتانيا"، المجلة الجغرافية الموريتانية، العدد 1، تصدر عن جمعية الجغرافيين الموريتانيين، ص 42-64.

حضرية جديدة، وكانت زيادة نسبة الحضر فيها بفعل زيادة أحجام المراكز الحضرية التي كانت قائمة 1977، لا بفعل ظهور مراكز حضرية جديدة.

الجدول (1) مقارنة أحجام المراكز الحضرية بين سنتي 1977-1988

المدينة	سنة 1977		سنة 1988		الزيادة الإجمالية بين 1988/1977
	الترتيب	عدد السكان	الترتيب	عدد السكان	
انواكشوط	1	138.530	1	393.325	254.795
انواذيبو	2	22360	2	59198	36838
كيهيدي	3	20536	3	30539	10003
روصو	6	15888	4	29292	13404
كيفة	7	10703	5	27783	17080
ازويرات	4	17947	6	26375	8428
أطار	5	16394	7	21366	4972
النعمة	11	7949	8	15831	7882
بوتلميت	13	7263	9	14943	7680
لعيون	8	8528	10	12794	4266
بوكي	12	7891	11	12565	4674
سيليبابي	13	5451	12	11530	6079
تجكجة	9	8305	13	10902	2597
تمبدغة	15	5384	14	10537	5153
اكجوجت	10	8068	15	10357	2289
كرو	-[1]	-	16	10069	-
مقطع لحجار	16	5143	17	9972	4829
الاك	-		18	9635	-
الطينطان	-		19	7030	-
عدل بكرو	-		20	6020	-
بابيي	-		21	5419	-
امبود	-		22	5209	-
مقاما	-		23	5000	-
افديرك		2153			-

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، نتائج تعدادي 1988،1977.

[1] الإشارة للدلالة على عدم ظهور هذه المراكز كمدن 1977

الخريطة (2) تطور الحجم السكاني للمدن الموريتانية 1977–1988

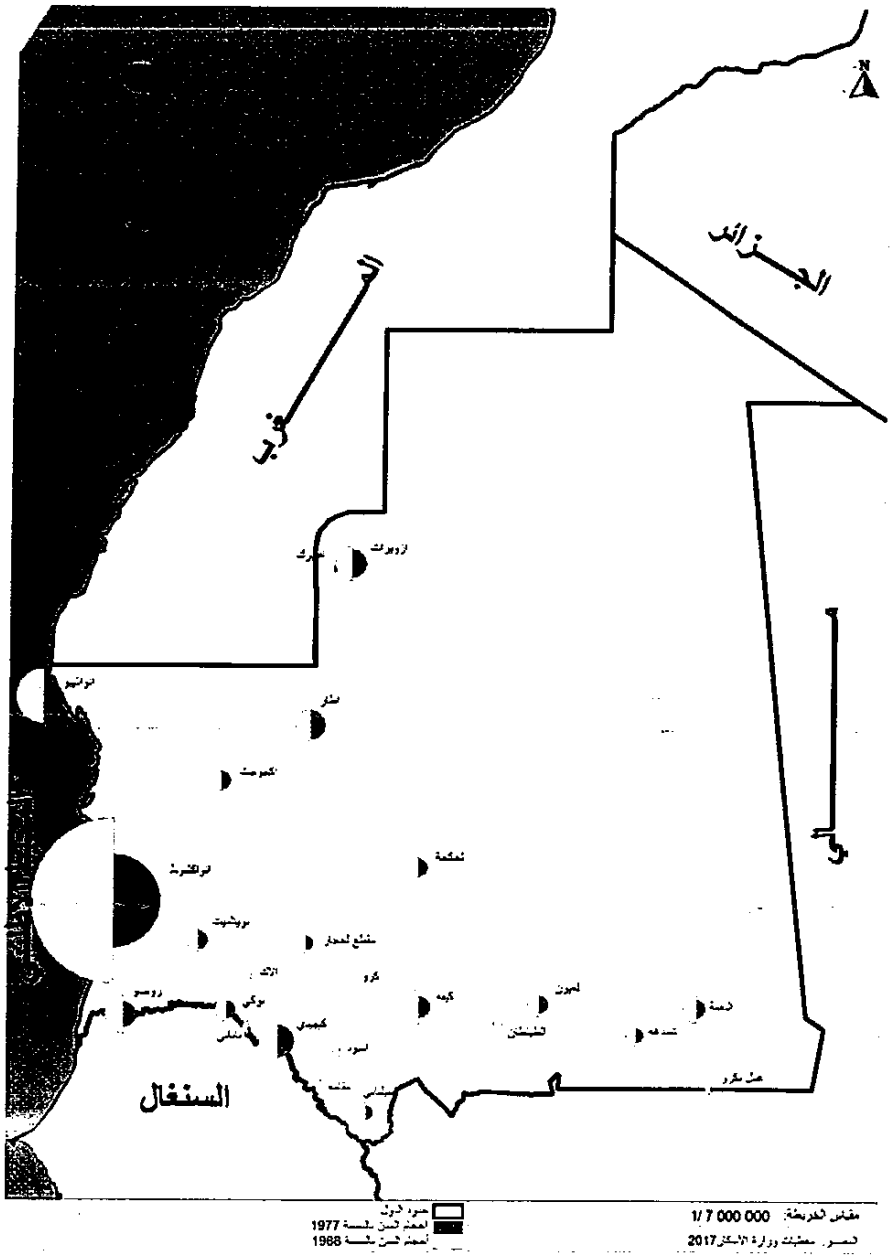

✓ **مفهوم المدينة حسب تعداد 2000م**

خلال هذا الإحصاء تم اعتماد معيار الحجم الديمغرافي للتمييز بين الوسط الحضري والريفي، فتعززت الشبكة الحضرية بأربعة مدن جديدة، إحداها في ولاية الحوض الشرقي تسمى "عدل بكرو" بالقرب من الحدود المالية الموريتانية، وثانيهما "شكار" في ولاية لبراكنة والثالثة الركيز في ولاية اترارزة والرابعة في كيدي ماغا تسمى جول، ليصبح عددها 27 بدل 23 مدينة.

الجدول (2): أحجام المدن بموريتانيا سنة 2000م.

المراكز الحضرية	عدد السكان
نواكشوط	558195
نواذيبو	72337
ازويرات	33255
كيهدي	31310
روصو	29882
كيفة	25679
اطار	22960
بوكي	13262
سيليبابي	13259
النعمة	12831
بتلميت	11733
كرو	11401
لعيون	9748
الاك	9021
تجكجة	9059
تمبدغة	8523
مقاما	7874
باسكنو	7673

عدل بكرو	7441
بابي	7109
الطينطان	7195
مقطع لحجار	6574
الركيز	5803
امبود	5700
اكجوجت	5581
جول	5738
شكار	5214

المصدر: احصاء 2000

- **المعيار الإداري والإحصائي أساسا للتفريق بين الحضري وغير الحضري 2013**

خلال هذا الإحصاء زاد حجم المدن أكثر من ضعفي ما كان عليه، إذ وصل إلى 62 مدينة بزيادة 35 مدينة جديدة، ويعود ذلك إلى منهجية التعداد في تعريف الوسط الحضري، بأنه كل تجمع سكاني يتوفر فيه أحد الشرطين التاليين: أن يبلغ التجمع 5000 نسمة فما فوق أو أن يكون عاصمة لمقاطعة، والجدول التالي يبين ذلك.

لم تختلف موريتانيا في تعريفها الإداري للمدن عن تعريف المدينة في العديد من البلدان التي اتخذت من المعيار الإداري أساسا لتعريف مدنها كتونس والمملكة المتحدة والنرويج والصين، وإن كانت الظرفية غير واحدة.

في الجزائر مثلا اعتبرت مدنا جميع مراكز الدوائر، كما اعتبر في مصر جميع عواصم المحافظات والمراكز مدنا أيضا، وفي العراق تعتبر مدينة كل منطقة تابعة للمجلس البلدي، ورغم ما انجر عن هذا التعريف من التعقيدات التي تعبر عن صعوبات تعريف المدينة، فبعض القرى في العالم لها مجالسها البلدية تماما مثل المجالس البلدية في المدينة، لذا لجأ العديد من البلدان إلى إضافة عدد معين من السكان زائد المعيار الإداري كشرط محدد ليكون التجمع مدينة، فمثلا اشترط في ألمانيا 2000 نسمة وفي بلجيكا 5000 نسمة... إلخ[1].

[1]- محمد الجديدي، مشكلات التحضر في العالم، ص 31.

والملاحظ أن هذه التعريفات من وجهة النظر الجغرافي تبقى جزئية وغير كافية إذ تخفي العديد من أبعاد التطور بالنسبة للمدن، وبالرغم من ذلك فلا مناص من استخدامها في البحوث لأنها تعتبر تعريفات رسمية وناتجة عن مؤسسات ذات سيادة وطنية معتمدة رغم كل الشوائب التي تشوب عمليات الإحصاء في العالم الثالث بصفة عامة في موريتانيا خاصة.

ونشير في هذا الإطار أن تعريف المدينة في موريتانيا اعتمد على ازدواجية المعايير في فترتين من تاريخ الإحصاءات في موريتانيا وكان آخرها إحصاء 2013 والذي تضخمت فيه المدن وزاد عددها ليجد الدارس نفسه أمام فارق كبير وصارخ بين أعداد سكان هذه المدن (الخريطة 4)، ويبرهن هذا التعريف على أنه وبحسب البلدان يمكن أن يتغير مفهوم المدينة وأنه لا ينبغي تحديد عدد مطلق للسكان المتجمعين، ومن ناحية أخرى فإن مفهوم السكان المتجمعين قد يجر إلى تأويلات مختلفة، إذ أن المدن لم تعد محصورة بواسطة سور واضح غالبا ما كانت تتجاوزه.

الخريطة (3) تطور الحجم السكاني للمدن الموريتانية 2000–2013

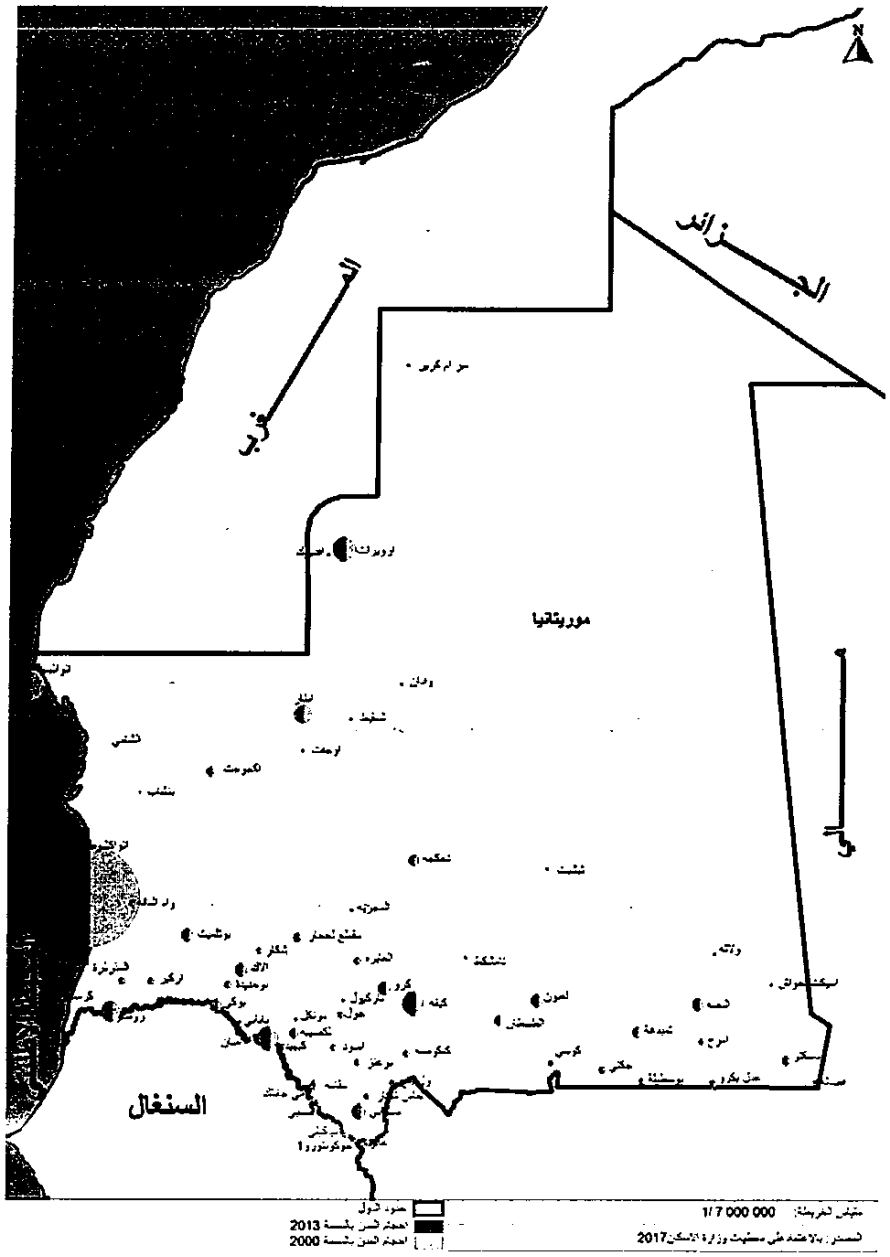

والملاحظة الثانية المسجلة هي أن كل عواصم المقاطعات مهما كان حجمها أو وزنها الديمغرافي اعتبرت مدنا حتى ولو بلغ عدد سكانها 51 نسمة، كما في مدينة الشامي المنشأة بقرار سياسي لتكون مقاطعة عصرية تتوفر على ملتزمات الحياة الحضرية، وإن كان بعض الباحثين يعتبر أن نشأتها لتجميع القرى القريبة من مدينة نواذيبو كآركين وانوامغار، كما تم أيضا وبقرار سياسي إنشاء مقاطعة انبيكة لحواش لتلتحق بركب المدن الموريتانية.

نستنتج أن القرار السياسي يمكن اعتباره المحدد الرئيسي لإنشاء المدن في موريتانيا. وفي إطار الحديث عن المدن الموريتانية وإشكالية تعريفها ليس من المنصف إلا أن نتحدث عن نموها الديمغرافي ونسبة التحضر فيها.

الجدول (3) تطور نسبة سكان الحضر في موريتانيا

السنة	السكان	سكان الحضر	نسبة التحضر (%)
1962	99624	90624	10
1977	1338830	308318	22,7
1988	1864236	746804	40
2000	2508159	977393	38
2013	3537368	1710103	48,3

المصدر: Mohamed Ould cheikh Sid'Ahmed, 2014, P44

نلاحظ من قراءة الجدول أعلاه أن حجم سكان الحضر ظل في ازدياد مطرد إذ تضاعف أكثر من 4 مرات من أول حصر 1962 وحتى أخر تعداد 2013، فقد وصل المعدل الإجمالي للتحضر 48,3% بدل 10% 1962، وقد بلغ سكان الحضر ما مجموعه 1710103 ساكن مع وجود تباين كبير بين الولايات، حيث تضم مدينة نواكشوط لوحدها أكثر من نصف سكان الحضر 56%، وباستثناء العاصمة، فإن معدل التحضر يتغير من 95,5% في داخلت نواذيبو ليصل 15,4%في الحوض الغربي[1].

[1] تبين من خلال حصر المدن تبعا لمعايير 2013 وجود فارق بين مجموع سكان هذه المدن وما أصدره المكتب الوطني للإحصاء بلغ 29345 نسمة، 1710103 –1680758=29345 نسمة

الشكل (1) تطور اعداد المدن الموريتانية بين 1962 و2013

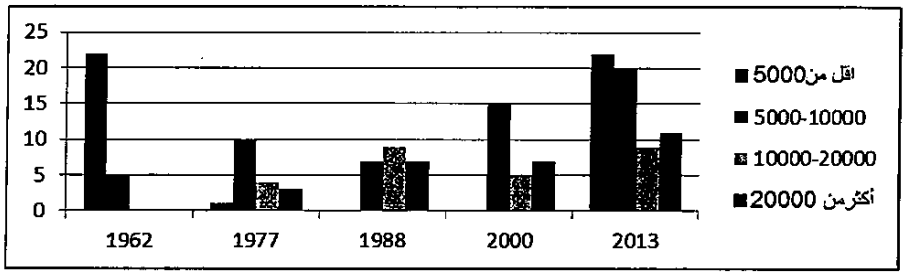

المصدر: معالجة شخصية لنتائج الإحصاءات الرسمية.

يلاحظ من الجدول أن زيادة حجم المدن مرتبطة طرديا بالمعايير المتبعة في تحديدها، فكلما كان المعيار مزدوجا كان حجم المدن ارفع، ولكن هل الزيادة في حجم المدن وأعدادها دون أن يرافق ذلك تحسين لقدراتها على أداء الدور المنوط بها ضرورة من ضرورات التنمية أم العكس؟

وهل إنشاء مدن جديدة ضروري لتحسين وتطوير السكن والتنمية في موريتانيا؟ أم أن تطوير المدن القائمة وتحسين نوعية السكن فيها والتجهيزات الموجودة فيها، وتشجيع الفاعلين المحليين على المبادرة في هذا المجال يعتبر أولوية في مجال النهوض بتنمية هذه المدن، باعتبار الطابع البدوي للمجتمع الموريتاني المجبول على الحرية حتى في أنماط سكنه، وهذا ما قد يحول دون الاستفادة من إنشاء مدن جديدة بأنماط سكنية لا تتماشى وأذواق الساكن الموريتاني الذي يسعى دائما إلى تعانق النمطين البدوي والحضري في بناء مسكنه، لذا فإن الاهتمام بهذا الموضوع يجب أن يلقى صدا كبيرا من لدن الباحثين والمهتمين بالشأن العام،وفى هذا الصدد ومحاولة لتشخيص مشاكل المدن الموريتانية سنتحدث في الجزء الثاني من المقال عن أهم مشاكل المدن التي تعيق تنميتها.

II. مشكلات المدن:

تنبع معظم مشكلات المدن من عدم التوازن بين النمو الديمغرافى والنمو الإقتصادى ومن بين هذه المشكلات ما يلي:

1- إشكالية التشريع:

تفتقر اغلب المدن الموريتانية بصفة إجمالية إلى وجود مخططات حضرية أو عمرانية، ففيما عدا بعض المخططات للمدن الكبرى فإن أغلب المدن لا تمتلك مخططا عمرانيا، ما أدى إلى

نموها بصورة فوضوية خارجة عن نطاق التخطيط في ظل ضعف القوانين المنظمة لتسيير وتخطيط المدن، إلا أن السلطات الإدارية ممثلة في وزارة الإسكان وضعت في برنامجها للسنوات القادمة إعداد مخططات للمدن، خاصة المدن الصغرى والمتوسطة، كما أنها أعدت مخططات للمدن الجديدة المنشأة حديثا (انبيكت، لحواش، والشامي)، وكذا بعض المخططات للقرى المجمعة، وفيما عدا هذا فالوزارة عاكفة على إعداد مخططات لبعض المدن أنجز بعضها ومازال البعض.

2- إشكالية النمو:

تعاني المدن الموريتانية من العديد من المشاكل من أهمها إشكالية النمو والتخطيط الحضري، حيث عرفت مختلف المراكز الحضرية هجرات داخلية أدت إلى تسارع وتيرة النمو فيها وذلك جراء موجات الجفاف والتصحر ويظهر ذلك جليا في تزايد أعداد المدن التي أصبحت الملاذ الآمن لمجموعة من السكان فقدت كافة مقدراتها الاقتصادية، كما أن المدن الكبرى في موريتانيا تعاني من مشكلة النمو العشوائي التي تعتبر من أكبر التحديات التي واجهت الحكومات الموريتانية ولم تستطع حتى الآن القضاء عليها بالرغم من بذل الكثير من الوسائل الفنية واللوجستية، ولكن أيا من الحلول لم يفلح حتى الآن في القضاء عليها.

3- مشكلة العزلة:

كما تعاني معظم المدن الموريتانية من عزلة شديدة داخل المجال الوطني والخارجي على حد سواء، نتيجة لغياب شبكة للطرق المعبدة في اغلب مدن البلاد، فأكثر الطرق هي طرق ممهدة او وعرة يصعب اجتيازها.

4- ضعف التجهيزات والبنى التحتية الأساسية

تفتقر أغلب المدن الموريتانية لوجود خدمات أو تجهيزات متكاملة فنقص الطرق والمدارس والمستوصفات وغير ذلك من مقومات البقاء هي السمة البارزة لهذه المدن، كما أن هذه المدن في أغلبها تعاني من ضعف القاعدة الاقتصادية أو محدودية النشاط الاقتصادي فيها، وهو يقتصر في الأساس على القطاع الغير مصنف، ومع هذا فإن بعض المدن تمتلك اقتصادا أساسيا كنواكشوط ونواذيبو والزويرات واكجوجت وروصو وكيفة واطار، ورغم وجود الكثير من المقدرات والإمكانات

الطبيعية في المدن السابقة إلا أن حجم الاستفادة منها ظل ضعيفا بل ظلت مجالا للاستنزاف دون أي تأثير على المجال الحضري[1].

5- ضعف العلاقة بين المدن ومحيطها

فيما عدا العاصمة نواكشوط التي تستقطب كامل المجال الموريتاني فإن معظم المدن الموريتانية تمتاز بضعف قاعدتها الاقتصادية ومحدودية الخدمات الاجتماعية التي تقدمها لمجالها المحلي، وبالتالي تظهر العلاقة الأساسية بينها ومحيطها بسيطة للغاية فهي في أغلبها علاقات إدارية أو اجتماعية أو خدماتية؛ لذلك فإن تدخل المهتمين يبقى أمرا ملحا من أجل هيكلة المجال وخلق مجالات حضرية متوازنة ذات إشعاع إقليمي عن طريق إعادة الحياة في المدن المتوسطة والصغرى لتحتل مكانة أساسية في تنمية البلاد وتخفيف الضغط عن المدن الكبرى.

6- مشكلات الاندماج السوسيو- مجالي

تعاني معظم المدن الموريتانية خاصة منها الصغرى والمتوسطة من مشكلة الاندماج السيسيومجالي، حيث يتوزع السكان داخل المجال حسب الانتماء العائلي، فتوطن السكان القدامى الأصليون والجدد في مجالات سكنية تقوم على الانتماء العائلي الذي يشكل عائقا كبيرا أمام انصهار بعض العادات الاجتماعية الغير ملائمة للحياة الحضرية، لكن ذلك لم يمنع من وجود علاقات بين السكان في نفس الوحدة المجالية السكنية، ولكنه يوحي بوجود خلل في فهم الحياة الحضرية والتمسك بالحياة البدوية داخل المجال الحضري.

7- ضعف الاقتصاد الحضري (الصناعة، البنوك والتأمين، ...)

معظم المدن الموريتانية تتميز بمحدودية الأنشطة الاقتصادية الحضرية فيها ممثلة في الصناعة والبنوك والتأمين، واقتصارها في الأساس على القطاع الفلاحي والقطاع غير المصنف الذي لا يعدو كونه مجرد مبادرات فردية لا ترقى إلى المستوى المطلوب رغم طابع التخصص. ومع ذلك فقد اشتهرت بعض المدن الكبرى بتركيز بعض الأنشطة المحددة كالصيد في نواذيبو واستخراج خامات الحديد في ازويرات والذهب في أكجوجت والسياحة بإطار والزراعة المروية بروصو والتجارة

---

[1]- ولد مولاي الشريف السالك واحمود ولد أحمد تلمود، 2014، «إشكاليات التنمية الحضرية بالمدن الموريتانية وأساليب معالجتها من خلال توجهات برنامج التنمية الحضرية قراءة في منظور البرنامج وتقييم لحصيلته"، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 11، مركز الدراسات والبحوث جامعة نواكشوط، ص 289.

بمدينة كيفة وغير ذلك[1]، وقد أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2013 هيمنة أنشطة التجارة ب 25.9% والإدارة 22.2% والأنشطة الزراعية والرعوية 24.7%-على باقي القطاعات الأخرى.

خاتمة

اتضح من خلال استعراض أسس أو معايير التمييز بين الوسط الحضري والريفي وجود تعقيد كبير في إيجاد تعريف جامع ومقنع للمدينة، ومما يزيد المسألة تعقيدا تشابه مظاهر الحياة الحضرية بين المدن والأرياف، وانطلاقا من ذلك يمكن القول أن المدينة الموريتانية لم تعرف خلال مختلف الإحصاءات الرسمية تعريفا ثابتا لما يسمى مدينة كما أنه لم يوجد في موريتانيا قبل الاستعمار أي معيار يكون حدا فاصلا بين ما هو حضري وما هو غير حضري، وتعتبر فترة الاستعمار والفترة التي تلتها شاهدة على قيام ما يسمى بالمدن الحديثة في موريتانيا، فأمكن تمييز ثلاثة أجيال من المدن في موريتانيا، مدن الجيل الأول وهي المدن التاريخية وكان المعيار المميز لها هو الاستقرار والتجمع، ومدن الجيل الثاني التي أسسها المستعمر وكان معيار اختيارها امني بامتياز(المعيار الوظيفي)، أما مدن الجيل الثالث فهي التي تعكس الوضعية الراهنة لضرورة التحضر في موريتانيا، وشهدت هذه الفترة إنشاء العديد من المدن وتعزيز دور مدن أخرى كانت قائمة والتحاق أخرى بركب التحضر، وكان هذا نتيجة لمنهجية التعداد العام للسكان والمساكن في تعريف المدينة، فوصل عدد المدن في موريتانيا إلى 62 مدينة في أخر تعداد 2013.

وتعاني هذه المدن في مجملها من مشاكل عديدة تمس مختلف جوانب الحياة الحضرية، تتجسد أهم المشاكل في غياب سياسة حضرية حقيقية في مجال التشريع والتخطيط الحضري، إضافة إلى اختلال النمو الحضري وضعف العلاقة بين هذه المدن وتوابعها (علاقة التأثير المتبادل)، مما أدى إلى ضعف القاعدة الاقتصادية لهذه المدن الصناعة والبنوك....الخ.

وفي ظل غياب سياسة حضرية واضحة وإهمال المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة كإطار ملائم للتنمية وتخفيف المشاكل المتراكمة على المدن الكبرى (نواكشوط وانواذيبو) فان الحديث عن حل المشاكل الكبرى سيبقى جزئيا وقائما كمشكلة السكن العشوائي ومشكل ملكية الأراضي بالمدن الداخلية.

---

[1] المرجع نفسه، ص 288

المراجع

1) الجديدي (محمد)، 1996، مسائل في الجغرافيا الحضرية، جامعة تونس الأولى للآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس.
2) جمال (حمدان): جغرافية المدن، ط 2، عالم الكتب، القاهرة، بدون تاريخ.
3) عبد الفتاح (محمد وهيبة)، 1980، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
4) المحبوبي سيد عبد الله، 1992 "مشكلات التحضر في موريتانيا"، المجلة الجغرافية الموريتانية، مجلة علمية، تصدر عن جمعية الجغرافيين الموريتانيين.
5) المحبوبي سيد عبد الله، وأحمد باب مولاي، 1996، ورقة حول الهجرة والتحضر والأسرة في موريتانيا، اليوم العالمي للسكان، المكتب الموريتاني للدراسات العلمية للسكان.
6) محمد بباه (محمد ناصر)، (1992)، "بعض ملامح التحضر في موريتانيا"، المجلة الجغرافية الموريتانية، مجلة علمية، تصدر عن جمعية الجغرافيين الموريتانيين
7) محمد بباه محمد ناصر، 2007: من أزمة البادية إلى التحضر الفوضوي في موريتانيا نواكشوط نموذجا، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، جامعة محمد الخامس اكدال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط.
8) ولد المحبوبي، سيد عبد الله، 1997: الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، الثنائي الحرج، أطروحة دكتوراه دولة في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية، تونس الأولى، تونس.
9) ولد المختار ولد التقي محمد عالي،2013، الإشعاع التجاري للمدن ودوره في تنظيم المجال في ولاية الترارزة، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا، تخصص المجال والمجتمع والتراب، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، جامعة تونس.
10)ولد محمد عبد الله محمد المامي،2013، حركية التمدين وانعكاساتها على المجال والمجتمع في ولاية الترارزة، اطروحة الدكتوراه، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، شعبة الجغرافيا مركز دراسات الدكتوراه "الدينامية المجالية لإعداد التنمية الترابية" مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية الترابية.
11)ولد مولاي احمد الشريف السالك واحممود ولد أحمد تلمود،2014، «إشكاليات التنمية الحضرية بالمدن الموريتانية وأساليب معالجتها من خلال توجهات برنامج التنمية الحضرية قراءة في منظور البرنامج وتقييم لحصيلته»، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 11، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نواكشوط.

12) Mohamed Ould cheikh Sid'Ahmed ,2014 Dynamiques et Aménagement d'une petite ville sahélienne, le cas de tintane en Mauritanie. Thèse pour le Doctorat de l'UGB de saint louis Université Gestion berger de saint louis
13) Office National de la Statistique, Recensement général de la population et de l'habitat,1988
14) Office National de la Statistique, Recensement général de la population et de l'habitat, 2000
15) Office National de la Statistique, Recensement général de la population et de l'habitat, 2013
16) Recensement Général de la Population, 1977
17) République Islamique de Mauritanie, Ministère des Finances du Plan et de la Fonction Publique, Enquête démographique, 1965